



قراءة مقارنة في جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في
الدول العربية

مخطط العرض

١ - مستجدات المشهد القانوني لمكافحة الفساد في المنطقة العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الفصلان II و V)

- المشهد التشريعي لمكافحة الفساد في المنطقة العربية

٢ - القدرات المؤسسية لهيئات مكافحة الفساد في المنطقة العربية

- منهجية تنمية قدرات هيئات مكافحة الفساد

- نماذج من خطط تنمية قدرات هيئات مكافحة الفساد



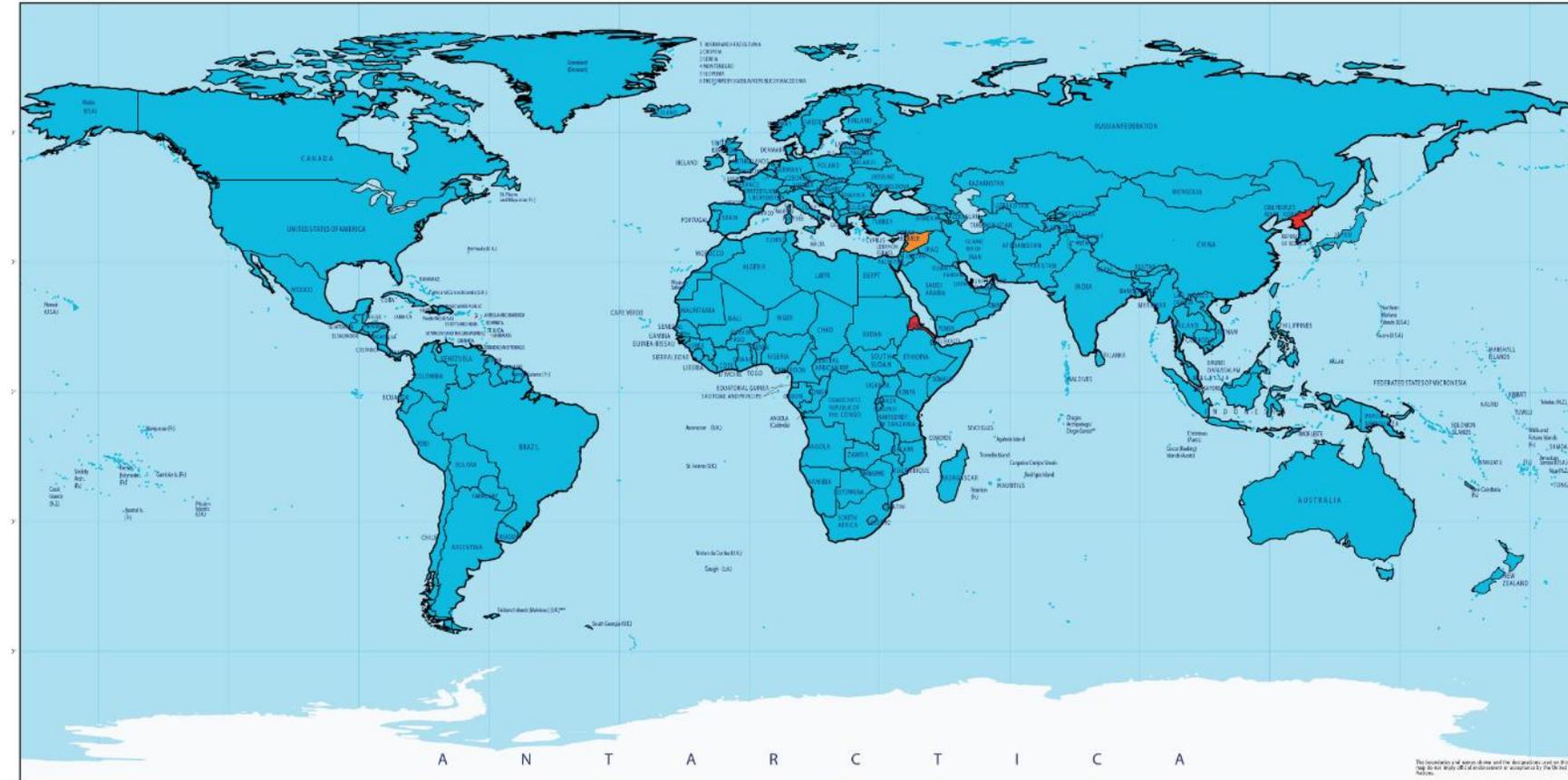
UN
DP

١ - مستجدات المشهد القانوني لمكافحة الفساد في المنطقة العربية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

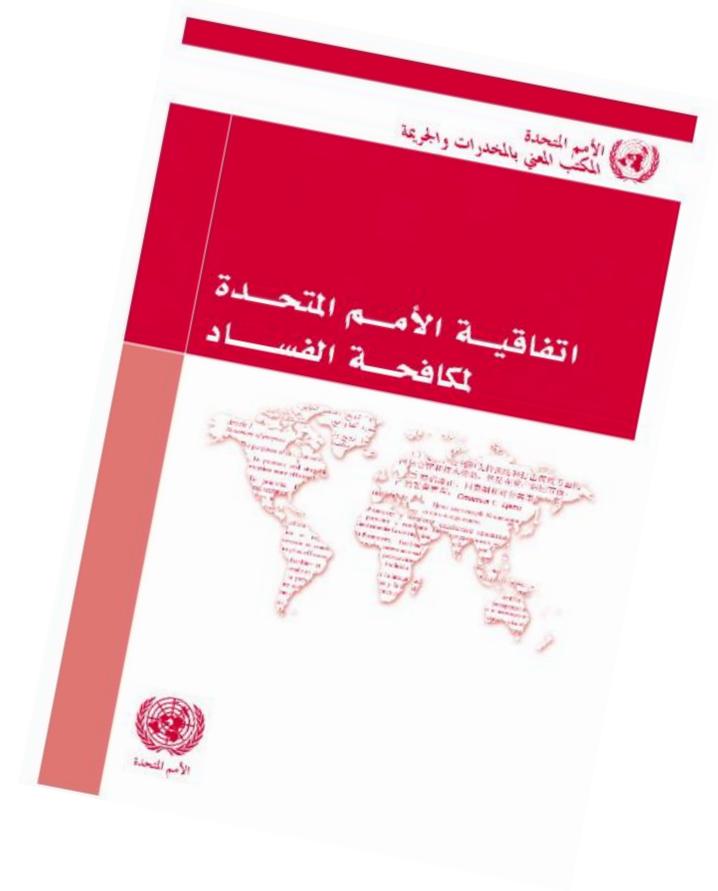
• اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة
٣١ تشرين الأول/أكتوبر 2003.

• دخلت حيز التنفيذ في ١٤ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.



اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونياً لمكافحة الفساد.
- إن نهج الاتفاقية البعيد المدى والطابع الإلزامي للعديد من أحكامها يجعلان منها أداة فريدة لوضع استجابة شاملة لمشكلة عالمية.



01 ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع

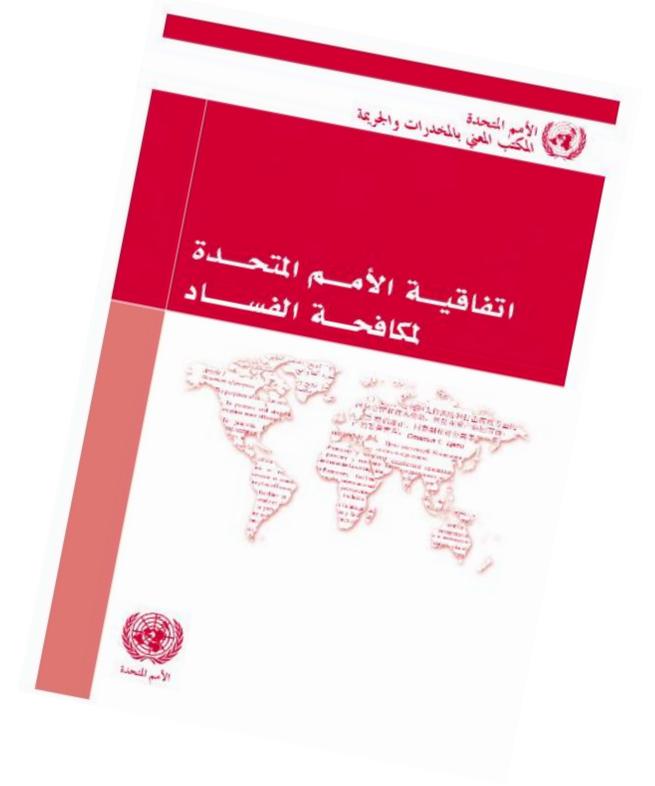
01

02 ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك مجال استرداد الموجودات

02

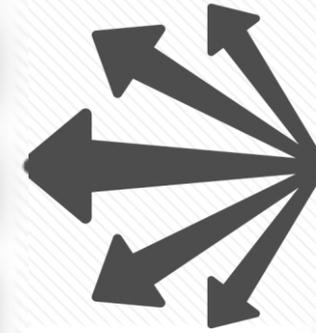
03 تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية

03



محتوى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- 1 أحكام عامة (مادة 1 إلى مادة 4)
- 2 التدابير الوقائية (مادة 5 إلى مادة 14)
- 3 التجريم وإنفاذ القانون (مادة 15 إلى مادة 42)
- 4 التعاون الدولي (مادة 43 إلى مادة 50)
- 5 استرداد الموجودات (مادة 51 إلى مادة 59)
- 6 المساعدة وتبادل المعلومات (مادة 60 إلى مادة 62)
- 7 آليات التنفيذ (مادة 63 إلى مادة 64)
- 8 أحكام ختامية (مادة 65 إلى 71)



مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت موريتانيا دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٢٥ تشرين الأول من العام ٢٠٠٦.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت موريتانيا بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الثانية من هذه الدورة (٢٠١٧-٢٠١٨). تقوم نيجيريا والفلبين بمراجعة موريتانيا. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين



موريتانيا

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت الجزائر دولة طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٠٤.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

في العام ٢٠٢٠، أنهت الجزائر الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم نشر الملخص التنفيذي للتقرير. قامت كل من كينيا وغانا بمراجعة تنفيذ الجزائر لهذين الفصلين من الاتفاقية.

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة.



الجزائر

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت ليبيا دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٧ حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٥.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت ليبيا بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الثالثة من هذه الدورة (٢٠١٨-٢٠١٩). تقوم فنزويلا والمغرب بمراجعة ليبيا. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين



ليبيا

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت السودان دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٥ أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٤.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت السودان بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الثانية من هذه الدورة (٢٠١٧-٢٠١٨). تقوم تونس والنمسا بمراجعة السودان. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين



السودان

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت السعودية دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٢٩ نيسان/ أبريل من العام ٢٠١٣.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

في العام ٢٠١٨، أنهت السعودية الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم نشر الملخص التنفيذي والتقرير. قامت كل من ناوروا وأيرلندا بمراجعة تنفيذ السعودية لهذين الفصلين من الاتفاقية.

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة.



السعودية

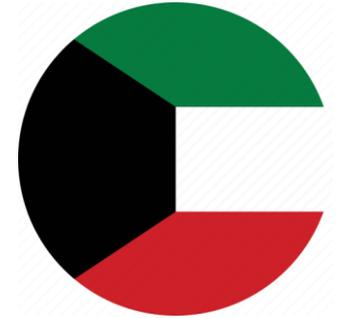
مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت الكويت دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٦ فبراير/ شباط من العام ٢٠٠٧.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت الكويت بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الثانية من هذه الدورة (٢٠١٧-٢٠١٨). تقوم قيرغيزستان واندغوا وبربودا بمراجعة الكويت. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين.

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة.



الكويت

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت البحرين دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٥ تشرين الأول من العام ٢٠١٠.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

في العام ٢٠٢٠، أنهت البحرين الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم نشر الملخص التنفيذي للتقرير. قامت كل من المملكة العربية السعودية والسويد بمراجعة تنفيذ البحرين لهذين الفصلين من الاتفاقية.

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة.



البحرين

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت قطر دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٣٠ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٧.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت قطر بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الثانية من هذه الدورة (٢٠٢٠-٢٠٢١). تقوم فلسطين وغينيا بمراجعة قطر. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة.



قطر

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت الامارات دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٢٢ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٦.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت الإمارات بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الرابعة من هذه الدورة (٢٠١٩-٢٠٢٠). تقوم ميانمار والكويت بمراجعة الإمارات. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين



الإمارات

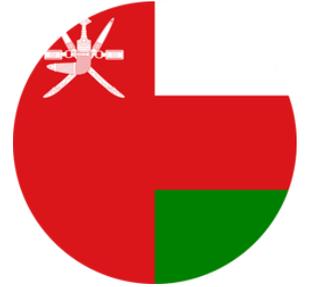
مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت عُمان دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ كانون الثاني / يناير من العام ٢٠١٤.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

في العام ٢٠١٩، أنهت عمان الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم نشر الملخص التنفيذي. قامت كل من المملكة العربية السعودية وكندا بمراجعة تنفيذ عمان لهذين الفصلين من الاتفاقية.

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة.



سلطة عمان

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت اليمن دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٧ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت اليمن بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الرابعة من هذه الدورة (٢٠١٩-٢٠٢٠). تقوم كيريباتي وسريلانكا بمراجعة اليمن. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين



اليمن

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت جيبوتي دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٢٠ نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٥.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت جيبوتي بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الثانية من هذه الدورة (٢٠١٧-٢٠١٨). لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين. تقوم بوتسوانا والجابون بمراجعة جيبوتي.

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة.



جيبوتي

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أصبحت جزر القمر دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١١ تشرين الأول من العام ٢٠١٢.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت جزر القمر بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين ٢ و ٥ من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الثالثة من هذه الدورة أي في (٢٠١٨-٢٠١٩). لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين. تقوم ملاوي والكويت بمراجعة جزر القمر.



جزر القمر

مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أودع لبنان وثيقة التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٢٢ نيسان ٢٠٠٩، ودخلت حيز التنفيذ في ٢٢ أيار ٢٠٠٩.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأ لبنان بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني و الخامس من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الخامسة من هذه الدورة (٢٠٢٠ - ٢٠٢١). تقوم كمبوديا ومالي بمراجعة لبنان. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين.



لبنان

مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وافق المجلس التشريعي العراقي على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٧، وانضم العراق رسميًا إلى الإتفاقية في ١٧ آذار ٢٠٠٨.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأ العراق بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني و الخامس من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الرابعة من هذه الدورة (٢٠١٩-٢٠٢٠). تقوم نيوي والكاميرون بمراجعة العراق. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين.



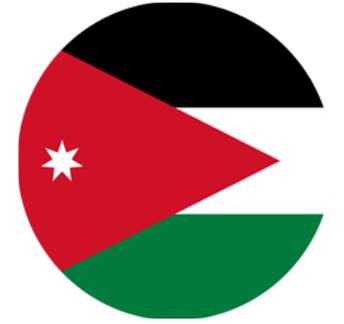
العراق

مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقّع الأردن على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول ٢٠٠٣ وصادق عليها في ٢٤ شباط ٢٠٠٥.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأ الأردن بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ هذين الفصلين في السنة الرابعة من الدورة (٢٠١٩-٢٠٢٠). تقوم تركمنستان ولبنان بمراجعة الأردن. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لمراجعة الامتثال لهذين الفصلين.



الأردن

مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

انضمت فلسطين إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد إيداع وثيقة انضمامها لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ أبريل ٢٠١٤.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

في العام ٢٠٢١، أنهت فلسطين الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم نشر الملخص التنفيذي. قامت كل من ماليزيا وبوركينا فاسو بمراجعة تنفيذ هذين الفصلين.



فلسطين

مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أبرز النجاحات والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية:

- إشراك المجموعات النسائية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- استخدام منصة للإدارة الإلكترونية في قضايا المحاكم.
- التعاون بين هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي.
- تعاون الهيئة مع وسائل الإعلام، لا سيما لتدريب الصحفيين الاستقصائيين.



فلسطين

مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الثاني بشأن التدابير الوقائية (الجزء ١)

- تعزيز رصد وتقييم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والقوانين والتدابير ذات الصلة. على سبيل المثال: تحديد معايير تقييم الأثر.
- مراجعة إجراءات تعيين وإقالة رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية لضمان حصولها على الاستقلالية اللازمة.
- النظر في وضع مبادئ توجيهية إضافية وتدريب الموظفين والمؤسسات العامة فيما يتعلق بمخاطر الفساد.
- النظر في إنشاء نظام فعال للطعون الإدارية في نتائج مسابقات التوظيف في الخدمة المدنية.
- النظر في تعزيز اللوائح المتعلقة بتمويل المرشحين السياسيين وفي اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية.



فلسطين

مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الثاني بشأن التدابير الوقائية (الجزء ٢)

- توضيح قنوات الإبلاغ والتدابير المتاحة للموظفين العموميين للإبلاغ عن الفساد، والإجراءات المعمول بها لحمايتهم.
- مواصلة الجهود لتعزيز فعالية نظام إعلان الهدايا.
- إيقاع عقوبات إدارية وجنائية في حالة عدم حفظ الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- الاستمرار في تقييم البيئة القانونية والتنظيمية عبر القطاعات والمنظمات لتحديد ما إذا كان التبسيط أو الإدارة الإلكترونية أو غيرها من التدابير من شأنه أن يعزز وصول الجمهور والشفافية.
- تعزيز الشفافية من خلال اعتماد مشروع قانون بشأن الوصول إلى المعلومات، وتدابير كوضع سياسة عامة ومبادئ توجيهية للقطاع العام.



فلسطين

مستجدات آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الخامس بشأن استرداد الأصول (الجزء ١)

- مواصلة الجهود لاعتماد مشروع قانون المساعدة القانونية المتبادلة.
- مواصلة الجهود لتنفيذ نهج قائم على المخاطر واتخاذ التدابير المناسبة التي تتناسب مع هذه المخاطر بهدف التخفيف الفعال لها.
- التشجيع على توسيع نظام الإفصاح المالي ليشمل الحالات التي يكون فيها للموظف العمومي مصلحة أو صلاحيات توقيع على حساب مالي في بلد أجنبي، لتوفير الحفاظ على السجلات المناسبة لهذه الحسابات، ووضع العقوبات المناسبة.
- ضمان السماح للدول الأجنبية بالتمثل أمام المحاكم



فلسطين

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الخامس بشأن استرداد الأصول (الجزء الثاني)

- اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الدول الأطراف من المطالبة بالامتلاك المكتسبة من ارتكاب جريمة منصوص عليها في الاتفاقية.
- توسيع نطاق التدابير التي تسمح بإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية لتشمل جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية.
- النظر في توسيع نطاق المصادرة دون إدانة لتشمل جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية.
- توسيع إجراءات تحديد الهوية والتعقب والتجميد والمصادرة وفقاً للاتفاقية.



فلسطين

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقعت تونس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٣٠ آذار ٢٠٠٤ وصادقت عليها في ٢٤ آذار ٢٠٠٨. أودعت تونس وثيقة تصديقها لدى الأمين العام في ٢٣ أيلول ٢٠٠٨.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

بدأت تونس بالدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في السنة الخامسة من هذه الدورة (٢٠٢٠-٢٠٢١) تقوم رواندا وإثيوبيا بمراجعة تونس. لم يتم نشر أي ملخص تنفيذي أو تقرير حتى الآن لاستعراض الامتثال لهذين الفصلين.



تونس

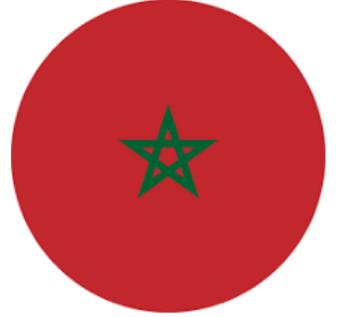
مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقع المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ ديسمبر ٢٠٠٣،
وصدّق عليها في ٩ مايو ٢٠٠٧. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣٠ نوفمبر
٢٠٠٧.

**مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد
الأصول:**

في ٢٠١٩، أنهت المغرب الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني و
الخامس من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم نشر الملخص التنفيذي.
قامت كل من السنغال وفرنلند بمراجعة تنفيذ المغرب لهذين الفصلين من الاتفاقية.

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة

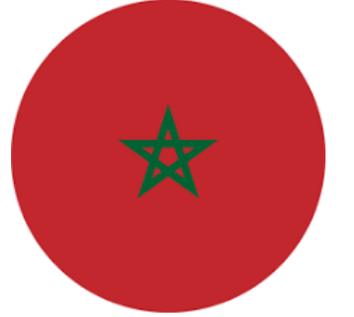


المغرب

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أبرز النجاحات والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية:

- تمثيل السلطة الوطنية للوقاية من الفساد في لجان الاختيار وخاصة في مجال العدالة.
- إنشاء بوابة إلكترونية للمشتريات العامة.
- أنشأ المغرب عدة بوابات إلكترونية لتسهيل الوصول إلى الإدارة العامة.

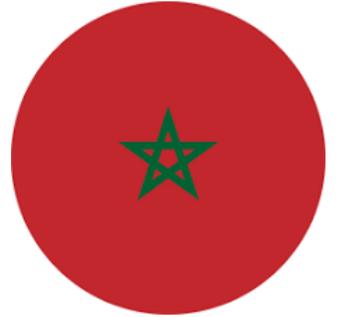


المغرب

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الثاني بشأن التدابير الوقائية (الجزء ١)

- اعتماد للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته بهدف التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بطريقة فعالة ومنسقة.
- الحرص على إجراء تقييم دوري للأدوات القانونية والتدابير الإدارية لتحديد ما إذا كانت مناسبة لمنع الفساد.
- تفعيل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته، ومنحها الاستقلالية المنصوص عليها في الدستور والقانون رقم ١١٣-١٢ ، لا سيما فيما يتعلق بتعيين أعضائها والانتهاء من عملهم. والتأكد من تزويد الموظفين بالتدريب الذي يحتاجون إليه لأداء واجباتهم.
- التأكد من أن سجل المحكمة للمرشحين للمناصب العامة يؤخذ في الاعتبار كمعيار للاختيار وأن الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم منصوص عليها في الاتفاقية يُمنعون من مناصب الخدمة المدنية لفترة دنيا محددة.

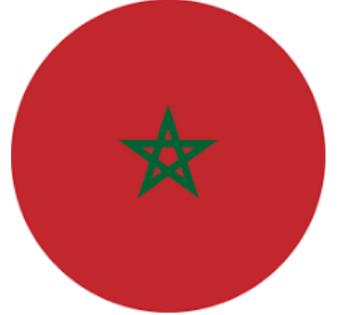


المغرب

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الثاني بشأن التدابير الوقائية (الجزء ٢)

- النظر في اعتماد مرسوم تسهيل إبلاغ الموظفين العموميين عن أعمال الفساد، وحمايتهم من الانتقام وتحسين معالجة الشكاوى في الوزارات.
- السعي لتوسيع وتعزيز القواعد الخاصة بالإعلان عن الممتلكات لتشمل مصالح جميع أفراد الأسرة المباشرين والأصول الموجودة في الخارج.
- تفعيل إعلان المصلحة في مناقصات المشتريات العامة.
- اعتماد التشريع الخاص بحرية الإعلام.
- ضمان المشاركة النشطة للمجتمع المدني في الأنشطة المستقبلية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته، وزيادة الوعي العام بوجود الهيئة وإتاحتها بمجرد بدء عملها.

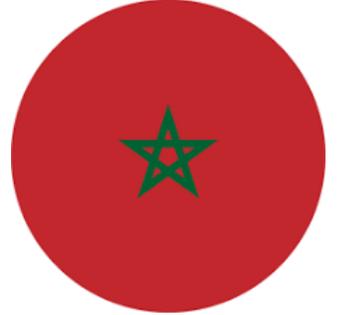


المغرب

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أبرز النجاحات والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية:

- التعامل مع المعلومات التي ترسل مباشرة إلى وحدة الاستخبارات المالية من قبل وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية على أنها تقرير معاملة مشبوهة وتحال إلى السلطات المختصة.

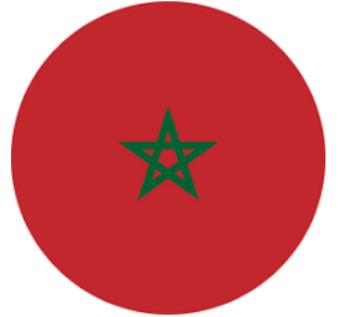


المغرب

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الخامس بشأن استرداد الأصول (الجزء ١)

- اعتماد تشريعات لسد الثغرات في الإطار القانوني لاسترداد الأصول، وبصورة أعم، بذل جهود لاسترداد الأصول على المستويين الوطني والدولي؛ وتوضيح صلاحيات مختلف المؤسسات لاسترداد الموجودات.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تطبيق التدقيق على الأشخاص البارزين سياسياً المشمولين بالقانون. والتأكد من أن يشمل التعريف القانوني للمصطلح جميع هؤلاء الأشخاص.
- التأكد من أن أدوات تقييم المخاطر متاحة لجميع المهن، بما في ذلك المهن غير المالية التي يغطيها القانون.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن الدول الأخرى قد ترفع دعاوى مدنية عن الأضرار وإثبات سند ملكية أو ملكية الممتلكات المكتسبة من خلال ارتكاب جريمة منصوص عليها في الاتفاقية.



المغرب

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الخامس بشأن استرداد الأصول (الجزء ٢)

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين السلطات المختصة من التنفيذ المباشر لأوامر المصادرة الصادرة عن محاكم أجنبية.
- النظر في اتخاذ تدابير للسماح بالمصادرة المدنية دون إدانة جنائية في الحالات التي لا يمكن فيها مقاضاة الجاني بسبب وفاته أو فراره أو غيابه أو في حالات أخرى مناسبة.
- اتخاذ التدابير اللازمة للسماح للسلطات المختصة بتجميد الممتلكات أو مصادرتها عند الطلب، إذا كان من المعقول الاعتقاد بوجود أسباب كافية لاتخاذ مثل هذه الإجراءات وأن الممتلكات ستخضع في النهاية لأمر مصادرة النظر في اتخاذ إجراءات إضافية للحفاظ على الممتلكات من أجل مصادرتها، على سبيل المثال على أساس إلقاء القبض أو التهم الموجهة في الخارج.



المغرب

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقعت جمهورية مصر العربية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٩ ديسمبر ٢٠٠٣. وصدق عليها رئيس الجمهورية في القرار ٣٠٧/٢٠٠٤ بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٠٤. أودعت مصر وثيقة تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٥ فبراير ٢٠٠٥.

مستجدات مراجعة تنفيذ الفصلين II و V بشأن التدابير الوقائية واسترداد الأصول:

في ٢٠٢٠، أنهت مصر الدورة الثانية لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني و الخامس من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتم نشر الملخص التنفيذي. قامت كل من صربيا وليسوتو بمراجعة تنفيذ مصر لهذين الفصلين من الاتفاقية.

✓ أطراف وطنية أخرى متداخلة



مصر

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أبرز النجاحات والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية:

- مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة في اعتماد الاستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢).
- تطوير وتنفيذ مؤشر مدركات الفساد لمصر، بالتشاور مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.
- المادة ١٤ من القانون رقم ٤٠/١٩٧٧ التي تعامل أموال الأحزاب السياسية على أنها "أموال عامة" لأغراض القانون الجنائي.
- تساهم مصر بشكل فعال في تطوير وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة غسل الأموال، لا سيما من خلال مشاركتها النشطة في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF ومجموعة إيغمونت.



مصر

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الثاني بشأن التدابير الوقائية

- الاستمرار في تعزيز التقارير الكمية عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ كجزء من آلية المراقبة والتقييم والرقابة الشاملة.
- النظر في اتخاذ تدابير لتحديد الأشخاص الذين يقدمون تبرعات للمرشحين للمناصب المنتخبة وللأحزاب السياسية ولتعزيز الشفافية في التمويل.
- الاستمرار في تطوير وتنفيذ برامج التدريب على مدونة قواعد السلوك المنقحة للموظفين العموميين، والتي تم الانتهاء منها في ٢٠١٨.
- الاستمرار في اتخاذ خطوات لضمان إصدار اللوائح التنفيذية للقانون رقم ١٠٦/٢٠١٣ بشأن منع تضارب المصالح.



مصر

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

توصيات مراجعة تنفيذ الفصل الخامس بشأن استرداد الأصول

- مواصلة جهودها لاعتماد تشريعات تنظيم قضايا التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة لاسترداد الموجودات.
- تعزيز التدابير لتسهيل الإفصاح المالي من قبل الموظفين العموميين المناسبين وتعزيز عمليات الرقابة الداخلية.
- النظر في مطالبة الموظفين العموميين المناسبين الذين لديهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو لديه توقيع أو سلطة أخرى عليه بالإبلاغ عن تلك العلاقة إلى السلطات المختصة.
- اتخاذ ما يلزم من تدابير للسماح لسلطاتها المختصة بإنفاذ أمر مصادرة صادر عن محكمة دولة أخرى فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية.



مصر

مستجدات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

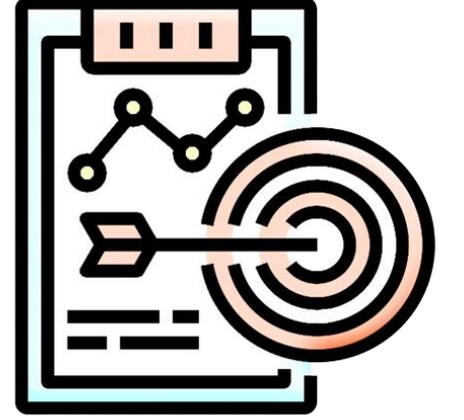
٧ دول نشرت الملخص التنفيذي: فلسطين، المغرب، مصر، الجزائر، المملكة العربية السعودية، البحرين، سلطنة عمان

دولة وحيدة نشرت التقرير: المملكة العربية السعودية

٩ دول أشركت أطراف وطنية أخرى في إدارة آلية الاستعراض: المغرب، مصر، الجزائر، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان، جيبوتي

المشهد التشريعي لمكافحة الفساد في المنطقة العربية

توجد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد في ٩ من أصل ٢٢ دولة عربية



توجد هيئات وطنية لمكافحة الفساد في ١٦ من أصل ٢٢ دولة عربية



المشهد التشريعي لمكافحة الفساد في المنطقة العربية

توجد قوانين حق الوصول الى المعلومات في ٩
من أصل ٢٢ دولة عربية



توجد قوانين للتصريح بالذمة المالية والمصالح في
١٤ من أصل ٢٢ دولة عربية

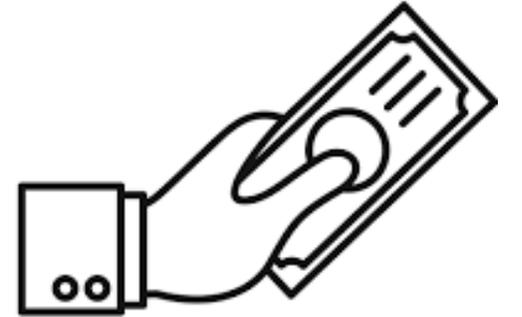


المشهد التشريعي لمكافحة الفساد في المنطقة العربية

توجد قوانين لحماية المبلغين عن الفساد في ١٢
من أصل ٢٢ دولة عربية



توجد قوانين لتجريم الإثراء غير المشروع في ٨
من أصل ٢٢ دولة عربية

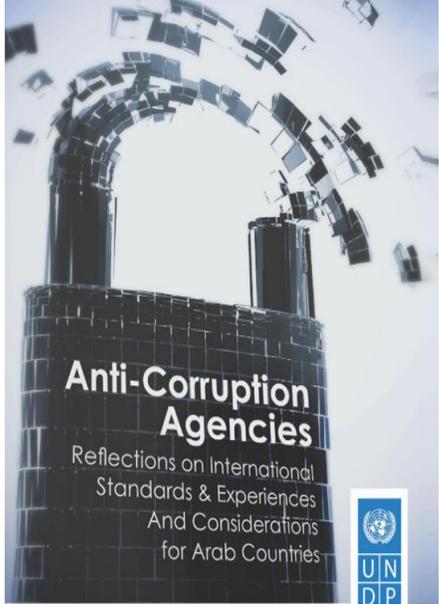




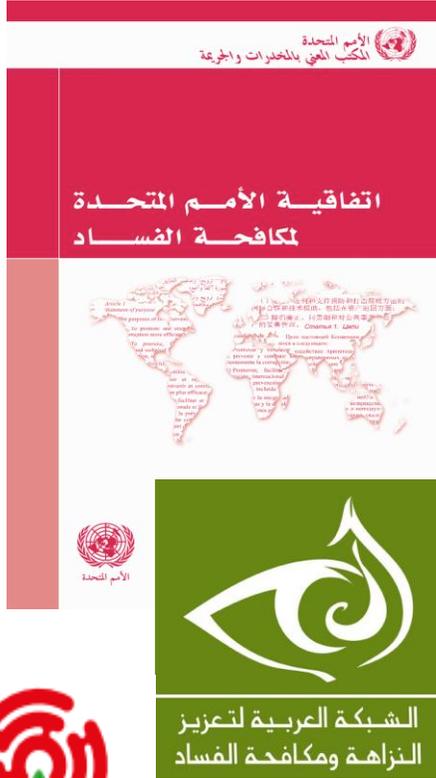
UN
DP

٢ - القدرات المؤسسية لهيئات مكافحة الفساد في المنطقة العربية

مرجعيات خطة تنمية القدرات



الإستراتيجية الوطنية
لمكافحة الفساد



الشبكة العربية لتعزيز
النزاهة ومكافحة الفساد

١. إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٢. بيان جاكرتا بشأن مبادئ أجهزة مكافحة الفساد

٣. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المعايير الدولية وتجارب هيئات مكافحة الفساد في المنطقة العربية

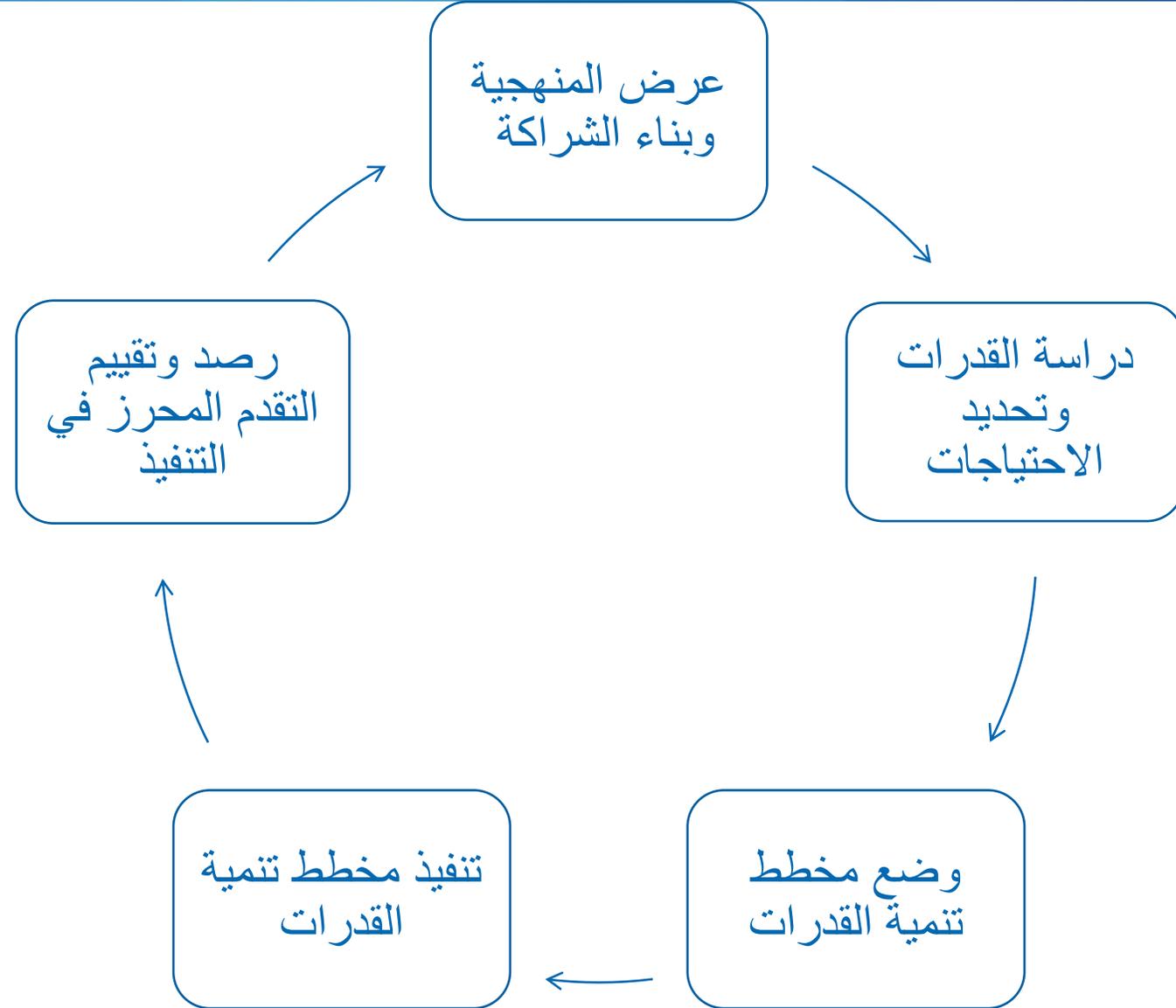
٤. إعلان بغداد في المؤتمر الوزاري السادس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

٥. الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد

٦. القوانين المنشأة للهيئات والقوانين الوطنية ذات الصلة بمكافحة الفساد

أهداف خطة تنمية القدرات

- تكون مرجعًا لإتخاذ القرار من قبل قيادة الهيئة والمشرفين عليها.
- تبيّن مواطن القوة في أداء الهيئة للمحافظة عليها والمواطن التي تحتاج لدعم أكثر.
- تمثل مرجعيّة لبناء الشراكات والحصول على دعم الجهات المانحة بشكل متناسق.
- تكون أساسًا لضبط سياسات الهيئة وبرامجها المستقبلية على أساس خطة تشترك في وضعها الهيئة وفق منهجية دولية وبدعم من البرنامج.
- تمثل محددًا رئيسيًا لإدارة الموارد البشرية والمالية والجوانب الفنية في الهيئة.



نماذج من الملاحظات حول الجوانب التنظيمية

- غياب نظام معلومات يربط بين المديرية بما يسمح بالتواصل بينها بصورة مباشرة أدت هذه الوضعية إلى تدخل رئاسة الهيئة بشكل منتظم وبصورة يومية للتنسيق بين المديرية وتسهيل معالجتها لملفاتها، في حين يجدر التركيز على دور قيادة الهيئة الاستراتيجي.

- التشتت التنظيمي لبعض الوظائف

لوحظ وجود أكثر من جهة تقوم بمهام تحقيقية (مديرية التحقيق ووحدة العمليات ووحدة الاستثمار) إضافة لتدخل غير مباشر من مكتب التفتيش الفني ومديرية الشؤون القانونية.

٣- إمكانية تطوير السياسة الاتصالية تمكن الهيئة من التمتع جيداً في علاقتها مع الرأي العام ومن التعريف بإنجازاتها ومخرجات عملها أو حتى ببعض الوظائف مع نقص الخبرات المتخصصة و عدم التواصل الجيد على مواقع التواصل الاجتماعي

٤- إمكانية تطوير التعاون مع المجتمع المدني

لا يظهر تنظيم الهيئة تخصيص هيكل معين لإدارة العلاقات مع المجتمع المدني. ويعتبر الانفتاح على المجتمع المدني وبناء الشراكة مع مكوناته من ميزات هيئات مكافحة الفساد في العالم.

تحديد هيكل يكون المخاطب الأساسي للمجتمع المدني كرسالة إيجابية عن استعداد الهيئة للتعاون مع الشركاء غير الرسميين.

٥- وجود صعوبات في تفعيل الناجع لآليات وقائية أساسية على غرار التصريح بالمكاسب بسبب عدم تعاون بعض الجهات المتدخلة في المنظومة، وذلك رغم وجود مواد قانونية تلزم هذه الجهات بالتعاون مع الهيئة باعتماد صيغ محددة على غرار مدها بقوائم محدثة للمشمولين بالتصريح.

الإتجاهات العامة للإحتياجات



التشبيك مع
الخبراء



تطوير حلول
معلوماتية



تطوير نظم
الإدارة الداخلية



الإستفادة من
الممارسات المثلى
والتجارب المقارنة



دورات تدريبية
متخصصة

شكرا جزيلآ على حُسن الاستماع

